موجودًا بمعنى قولك دام موجودًا؛ لأن نَفْي النَّفْي إيجابٌ، و«ما» في قولك «مازال» حرف نفي وفي قولك ما دام اسم مبهم ناقص ودام صلتها.

«الفرق» بين الفَصْلِ والفَتْق: أن الفَتْقَ بين الشيئين اللَّذين كانا مُلتَئمين أحدُهما متَّصل بالآخر فإذا فرق بينهما فقد فَتَقَا، وإن كان الشيء واحدًا ففرق بعضه من بعض قيل قطع وفصل وشق ولم يقل فتق، وفي القرآن ﴿كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَاهُمَا﴾[الأنبياء:٣٠] والرَّتْقُ مصدر رَتَقَ رتْقًا إذا لم يكن بينهما فرجة، والرتقاء من النساء التي يمتنع فتقها على مالكها.

البابُ التَّاسِعُ

في الفَرْقِ بَيْنَ المثْلِ والشَّبَه[1] والعَدِيلِ والنَّظيرِ وما يُخالفُ ذَلكَ من المُختلف والمُتضادّ والمُتَنافي. وَمَا يَجْري مَعَ ذَلكَ

«الفرق» بين الشَّبْه والشَّبيه أن الشَّبْهَ أعم من الشَّبيه، ألَا تَراهمُ يَستعملونَ الشَّبْه في كل شيء وقَلَّما يُستَعْمَلُ الشَّبيه إلا في المُتجانسين، تقول: زَيدٌ يُشْبِهُ الأَسَدَ أو شِبْهُ الكَلْبِ، ولا يكادون يقولون: شَبيهُ الأَسدِ وشَبيهُ الكَلْبِ ويقولون: زَيدٌ شَبيهُ عَمْرو؛ لأن بابَ فَعِيل حكمه أن يكونَ اسم الفاعل الذي يأتي فعله على فعل ولا يأتي ذلك في الصفات، فإذا قُلتَ: زَيدٌ شَبيهُ عَمْرٍو فقدْ بَالغْتَ في تَشْبيهِ به وأجْرَيْتَهُ مجْرَى ما ثبت لنفْسِه، وإضَافَتهُ إليه إضافةً صحيحةً، وإذا قُلْتَ: زَيْدٌ شِبْهُ عمْرٍو، وعَمْرٌو شِبْهُ الأَسَد فهو على الانفصال أي شبه لعمرو، وشبه للأسد لأنه نكرة وكذلك المثل، ولهذا تَدخُلُ عليه «رُبَّ» وإنْ أُضيفَ إلى الكافِ، قال الشاعر:

يَا رُبَّ مِثْلِكِ في النِّساءِ عَزيزَةٌ ... بَيْضَاءُ قَدْ مَتَّعْتَهَا بِطَلاقِ

فأدخل «رُبَّ» على مثلك ولا تدخل رُبَّ إلا على النكرات، وأما الشبه فمصدر سُمِّي به، يقال: الشبه بينهما ظاهر وفي فلان شبه من فلان ولا يقال فلان شبه، والشبه عند الفقهاء الصفة التي إذا اشترك فيها الأصلُ والفَرْعُ وجَبَ اشتراكُهما في الحُكْم، وعندَ المتكلِّمين ما إذا اشْتَرَكَ فيه اثْنَان كانا مِثْلَيْن، وكذلك الفَرقُ بين العَدْلِ والعَدِيلِ سَواءٌ، وذلك أنَّ العدلَ أعمُّ من العديل وما كان أعم فإنه أخَصُّ بالنكرة فهو للجنس وغير الجنس، تقول: عَمْرٌو عَدْلٌ

(١) الشِّبه: بكسر الشين المشددة مع سكون الباء: أي المثل. أما الشَّبَه بفتح الشين المشددة مع فتح الباء، فهو النحاس الأصفر، وجمع الكلمتين أشباه.

وزَيدٌ عَدِيلُهُ وعَدْلُ الأسَدِ ولا يقال عديله، وقال بعضُ النَّحْوِيِّين: مِثْلُ وغَيْرُ وشِبْهُ وسِوَى لا تتعرَّف بالإضافة، وإنْ أُضيفتْ إلى المعرفة للزوم الإضافة لمعناها وغلبتها على لفظها، وذلك أنك إذا قُلتَ هذا المثل لم تخرجه عن أن يكون له مثل آخر ولا يكاد يُسْتَعْمَلُ إلَّا على الإضافة حتى ذكر بعض النحويين أنه لا يجوز الغير، إنما تقول غيرك وغير زيد ونحو هذا، وشبيهك معرفة وشبهك نكرة تقول: مَرَرْتُ برجُل شِبْهِكَ على الصفة ولا يجوزُ برجل شَبِيهِكَ؛ لأنَّ شبيهًا معرفة ورجل نكرة ولا يوصف نكرة بمعرفة ولا معرفة بنكرة، والدليل على أن شبيهَكَ نكرة وإن أضفته إلى الكافِ أنه يكونُ صفةً لنكرة، والمراد به الانفصال ولا يجوز شبه بك كما يجوز شبيه بك، وذلك أن معنى شبيه بك المعروف بشبهك، فأمَّا شِبْهك بمنزلة مِثْلك عرف بشبهه أَوْ لَمْ يُعرفْ.

«الفرق» بين المِثْل والمَثَل أنَّ المثلَيْنِ ما تكافآ في الذات والمَثَلُ بالتَّحريك: الصِّفَةُ، قالَ اللهُ تعالى: ﴿مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ﴾[الرعد:٣٥] أي صفة الجنة، وقولك: ضَرَبْتُ لِفُلَانٍ مَثَلًا معناه أنكَ وصَفْتَ له شيئًا، وقولك: مَثَلُ هذا كَمَثَلِ هذا أي صِفَتُه كصِفَتِه وقال الله تعالى: ﴿كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾[الجمعة:٥] وحَامِلُو التوراة لا يُماثِلونَ الحِمَار ولكن جمعهم وإياه صفةٌ فاشتركوا فيها.

«الفرق» بين المِثْل والنِّدِّ[١] أن النِّدَّ هو المثل المناوِئ من قولك ناوَأَ فلانٌ فلانًا إذا عاداه وباعده، ولهذا سُمِّيَ الضِّدُّ نِدًّا، وقال صاحبُ العَين[٢]: النِّدُّ ما كان مِثْل الشيء يُضادُّه في أمورِه، والنَّديدُ مثله والنُّدُود الشُّرود، والتَّناد التَّنافُر، وأَنْدَدْت البَعير ونَدَدتُ بالرَّجُلِ سَمِعت بِعيُوبِه، وأصل الباب التَّشْريد فالنِّدُّ لمناداته لصاحبه كأنه يريد تَشْريدَهُ.

«الفرق» بين المِثْل والشَّكْل[٣] أن الشَّكْلَ هو الذي يشبه الشيء في أكثر صِفاته حتى يَشْكُلَ الفرقُ بينهما، ويجوز أنْ يُقَالَ أَنَّ اشْتِقَاقَهُ من الشَّكْلِ وهو الشمال وأحد الشمائل، قال الشاعر:

حَيِّ الحَمولَ بِجانِبِ الشَّكْلِ ... إذْ لَا يُلائِمُ شَكْلُهَا شَكْلِي

أيْ لا توافقُ شمائلُها شمائلي، فمعنى قولك: شَاكَلَ الشَّيْءُ الشَّيْء أنه أَشْبَهُ في شمائله، ثمَّ سُمِّيَ المُشَاكِلُ شَكْلًا كما يسمَّى الشَّيْءُ بالمصْدَرِ، ولهذا لا يُسْتَعْمَلُ الشَّكْلُ إلا في الصُّور،

---

(١) النِّدُّ: المِثْلُ والنَّظِير. يُقال: هو نِدُّه، وهي نِدُّ فُلانة، والجمع أنداد قال تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا﴾ [البقرة:٢٢].

(٢) صاحبُ العَيْن: المقصود به الخليل بن أحمد الفراهيدي العالِمُ اللُّغوي، مؤسس علم العروض، ومؤلف كتاب العين.

(٣) الشَّكْل: بفتح النون المشددة: الشِّبْهُ والمِثل. ويُطلق أيضا على الأمر الملتبس المُشْكل. وعلى هيئة الشيء وصورته، أمَّا الشَّكَل، فهو بمعنى الشِّبْه والمثل فقط. وعلى هذا فالأول أعمّ من الثاني

فيقال: هذا الطائرُ شَكْلُ هَذَا الطَّائرِ، ولا يُقَالُ: الحلاوةُ شكْلُ الحلاوَة، ومثل الشيء ما يماثله وذاته.

«الفرق» بين المِثْلِ والنَّظِيرِ: أن المِثْلَيْنَ ما تكافآ في الذات على ما ذكرنا، والنَّظِيرُ: ما قابلَ نظيرهُ في جنس أفعَالِهِ وهو متمكِّنٌ منها كالنَّحْويِّ نَظِير النَّحْوِيِّ وإنْ لَمْ يكنْ له مثل كلامهِ في النَّحْو أو كتبه فيه ولا يقالُ: النَّحْوِيُّ مِثْلُ النَّحْوِيّ، لأنَّ التَّماثُلَ يكون حقيقةً في أخَصِّ الأوْصَافِ وهو الذَّاتُ.

«الفرق» بين المِثْلَيْنِ والمُتَفِقَيْن: أن التَّماثُل يكون بين الذوات على ما ذكرنا والاتِّفَاقُ يكون في الحُكْمِ والفِعْلِ، تقولُ: وافَقَ فُلانٌ فُلانًا في الأمْرِ، ولا تَقولُ مَاثَلهُ في الأمْرِ.

«الفرق» بين المِثْلِ والعَدِيل: أن العديلَ ما عادلَ أحكامُه أحكامَ غيرِهِ وإن لم يكُنْ مِثْلًا له في ذاته ولهذا سُمِّي العَدْلان عَدْلَيْن، وإنْ لم يكُونا مِثْلَيْنِ في ذاتِهما ولكنْ لاستوائِهمَا في الوَزْن فقط.

«الفرق» بين الشِّبْهِ والمِثْل: أن الشِّبْهَ يُسْتَعمَلُ فيما يشاهد، فيقال: السَّوادُ شِبْهُ السَّوادِ، ولا يقال: القدرةُ كما يقال مثلها. وليس في الكلام شيءٌ يصلح في المُماثَلةِ إلا الكَاف والمِثْل، فأمَّا الشِّبْهُ والنَّظِير فهما من جنس المثل، ولهذا قال الله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾[الشورى:١١]، فأدْخَلَ الكافَ على المِثْلَ، وهما الاسمانِ اللَّذَانِ جُعِلَا للمماثلة فنفى بهما الشبه عن نفسه فأكد النفي بذلك.

«الفرق» بين العِدْلِ والعَدْلِ: أن العِدلَ بالكسر المثل، تقول عندي عدل جاريتك فلا يكون إلا على جارية مثلها، والعدل من قولك عندي عدل جاريتك فيكون على قيمتها من الثمن ومنه قوله تعالى: ﴿أَوْ عَدْلُ ذَٰلِكَ صِيَامًا﴾[المائدة:٩٥].

«الفرق» بين المساواة والمماثلة أن المساواة تكون في المقدارين اللذين لا يزيد أحدُهُما على الآخر ولا ينقص عنه، والتساوي: التكافؤ في المقدار، والمماثلة هي أن يسد أحد الشيئين مَسدَّ الآخر كالسَّوداين.

«الفرق» بين كَاف التَّشْبيه وبينَ المِثْل أن الشيء يُشبه بالشَّيْءِ من وجهٍ واحدٍ لا يكون مثله في الحقيقة إلَّا إذا أشْبهه من جميع الوجُوه لذاته فكان الله تعالى لما قال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ أفادَ أنه لا شِبْهَ له ولا مِثْل، ولو كان قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾نَفْيًا أن يكون لمثله مثيل لكان قولنا: لَيْسَ كَمِثْل زَيْد رَجُلٌ مناقضة؛ لأنَّ زَيْدًا مِثْل مَنْ هُو مِثْلهُ والتَّشْبيهُ بالكافِ يفيد تشبيهَ الصفات بعضها ببعض وبالمثل يفيد تشبيه الذوات بعضها ببعض تقولُ: لَيْسَ كَزَيْدٍ

رَجُلٌ، أي في بعض صفاتِه لأن كُلَّ أحدٍ مثلهُ في الذات، وفُلانٌ كالأسَد أي في الشجاعة دون الهيئة وغيرها من صفاته، وتقول: السّوادُ عَرَضٌ كالبياض ولا تقول: مِثْل البَياضِ.

«الفرق» بين الاسْتِواءِ والاسْتِقَامَة: أن الاستواء هو تماثُل أبْعاضِ الشَّيْءِ واشْتِقاقُه من السَّيِّ[1] وهو المثل كأنَّ بعضه سيٌّ بَعْضٍ أي مِثْله، ونقيضُه التَّفَاوتُ، وهو أن يكونَ بعضُ الشيء طويلًا وبعضُه قصيرًا، وبعضه تامًّا وبعضُه ناقصًا، والاستقامةُ الاستمرارُ على سَنَنٍ واحدٍ، ونقيضُها الاعْوِجَاجُ، وطريقٌ مستقيمٌ لا اعْوِجَاجَ فيه.

«الفرق» بين الاسْتِواءِ والانْتِصَابِ أن الاسْتِواءَ يكون في الجهَات كُلِّها والانْتِصَابُ لا يكونُ إلَّا عُلوًّا.

الفَرْقُ بَيْنَ مَا يُخَالِفُ ذَلِكَ

«الفرق» بين الاخْتِلافِ والتَّفَاوُتِ: أن التَّفَاوتَ كُلَّهُ مَذْمومٌ، ولهذَا نَفَاهُ الله تعالى عن فعله فقال: ﴿مَّا تَرَىٰ فِي خَلْقِ ٱلرَّحْمَٰنِ مِن تَفَٰوُتٍ﴾ [الملك:٣]، ومن الاختلاف ما ليس بمذموم ألَا ترى قوله تعالى: ﴿وَلَهُ ٱخْتِلَٰفُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ [المؤمنون:٨٠]؟ فهذا الضَّرْبُ من الاختلاف يكون على سَنَنٍ واحدٍ، وهو دالٌّ على عِلْمِ فَاعِله، والتَّفَاوتُ هو الاخْتِلافُ الواقعُ على غير سَنَنٍ وهو دالٌّ على جَهْلِ فَاعِله.

«الفرق» بين الاعْوِجَاجِ والاخْتِلَافِ: أنَّ الاعْوجاجَ من الاختلافِ ما كان يميلُ إلى جهةٍ ثم يميل إلى أخْرى وما كان في الأَرْض والدين والطريقة فهو عِوَجٌ مكسور الأول، تقول: في الأرض عِوَجٌ وفي الدين عِوَجٌ مِثْلهُ، والعَوَجُ بالفتح ما كان في العود والحائط وكل شيء منصوب.

«الفرق» بين الاخْتِلافِ في المذاهب، والاخْتِلافِ في الأَجْنَاسِ: أنَّ الاختلافَ في المذاهب هو ذَهابُ أحد الخصمَيْن إلى خلاف ما ذهبَ إليه الآخَرُ، والاختلافُ في الأجناسِ امْتِناعُ أحَد الشيئين مِنْ أن يسدَّ مسدَّ الآخرِ، ويجوزُ أنْ يقعَ الاختلافُ بين فريقين وكلاهُمَا مبطلٌ، كاخْتلافِ اليهودِ والنَّصَارى في المسيح.

«الفرق» بين المُخْتلِفِ والمُتضادِّ: أن المُختلِفين اللَّذين لا يسدُّ أحدهما مَسدَّ الآخر في الصفة التي

(١) السَّيُّ: المِثْلُ والنَّظِيرُ (يستوي فيه المذكر والمؤنث)، فيقال: هو سِيُّكَ، وهي سِيُّكَ، وقد يقال هم سِيٌّ. متساوون، وتقول: هذان سِيَّانِ: مِثْلان. أو متماثلان. والجمع أسواءٌ.

يقتضيها جنسه مع الوجود كالسواد والحموضة، والمُتضادَّان هما اللَّذَان ينتفي أحدهما عند وجود صاحبه إذا كان وجود هذا على الوجه الذي يوجد عليه ذلك كالسواد والبياض، فكلُّ متضاد مختلفٌ، وليس كلُّ مختلفٍ مُتضادًّا كما أن كلَّ متضادٍّ ممتنع اجتماعه وليسَ كُلّ ممتنعٍ اجْتِمَاعِه مُتضادًّا، وكلُّ مختلفٍ مُتغايرٌ، وليسَ كُلُّ متغايرٍ مُخْتَلِفًا، والتَّضادُّ والاخْتِلافُ قد يكونان في مجاز اللغة سَواءً، يقال: زَيدٌ ضِدُّ عَمرٍو إذا كان مُخالفًا له.

«الفرق» بين التَّنافي والتَّضادّ أن التَّنافي لا يكون إلا بين شيئين يجوزُ عليهما البَقاءُ، والتَّضادُّ يكونُ بين ما يَبْقَى وبَيْنَ ما لا يَبْقَى.

«الفرق» بين الضِّدِّ والتَّرْكِ أن كل تَرْكٍ ضِدٌّ وليس كُلُّ ضِدٍّ تَرْكًا لأن فِعْلَ غيري قد يُضَادّ فعْلي ولا يكون تَرْكًا لهُ.

البَابُ العَاشِرُ

في الفرْقِ بَيْنَ الجِسْمِ والجِرْمِ، والشخص والشبح وما يقرب من ذلك

«الفرق» بين الجِسْمِ والجِرْمِ: أنَّ جِرْمَ الشيء هو خِلْقتهُ التي خُلِق عليها، يقال: فُلانٌ صَغيرُ الجِرْمِ، أي صغيرٌ من أصل الخِلْقة، وأصل الجِرْمِ في العربية القَطْعُ كأنه قطع على الصغر أو الكبر، وقيل: الجِرْمُ أيضًا الكون والجِرْمُ الصوت أورد ذلك بعضهم، وقال بعضهم الجِرْمُ اسمٌ لجنس الأجسام، وقيل الجرمُ: الجسمُ المدود، والجسمُ هو الطويلُ العريضُ العميقُ، وذلك أنه إذا زَاد في طوله وعرضه وعُمقِه قيل: إنه جسمٌ وأجْسَمُ من غيره فلا تجيء المبالغة من لفظ اسم عند زيادة معنى إلَّا وذلك الاسمُ موضوعٌ لما جاءت المبالغةُ من لفظ اسمه، ألَا ترى أنه لا يقال هو أقْدرُ من غَيرِهِ إلَّا والمعلوماتُ له أجْلى[1]؟ وأمَّا قولُهم أمر جسيم، فمُجاز، ولو كان حقيقةً لجاز في غير المبالغة فقيل أمر جسيم، وكل ما لا يطلق إلا في موضع مخصوص فهو مجازٌ.

«الفرق» بين الجِسْمِ والشيء: أن الشيء ما يُرْسَم به بأنه يجوزُ أن يعلم ويخبر عنه، والجسمُ هو الطويل العريض العميقُ، والله تعالى يقول: ﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي ٱلزُّبُرِ ﴾ [القمر: ٥٢] وليس أفعال العباد أجسامًا، وأنت تقولُ لصاحِبك: لَمْ تَفْعَلْ في حَاجَتِي شَيْئًا، ولا تقولُ لَمْ تَفعلْ فيها جِسْمًا، والجسمُ اسم عامٌّ يقع على الجرْمِ والشَّخْصِ والجَسَدِ، وما بسبيل ذلك، والشَّيْءُ أعمُّ، لأنه يقع على الجسم وغير الجسم.

(١) أي: أوْضحُ وأبين